قضايا

التغيير يهز العالم العربي

2011 عام الانتصارات للسعوديات

الرياض ـ عبد الحي يوسف

تنظر النساء السعوديات إلى عام 2011 بكثير من الرضا، ويعتبرنه العام الذي استطعن فيه تحقيق الكثير من المكاسب على أصعدة السياسة والاقتصاد، وحتى في الجانب الاجتماعي، الذي كان عصيا عليهن لعقود طويلة خلت، مما عزز من مشاركتهن في خدمة وطنهن.

على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية ظفرت المرأة السعودية بالحق في المشاركة في انتخابات المجالس البلدية ترشيحا وترشحا، إضافة إلى عضوية مجلس الشورى، بعدما كان يقتصر وجودهن كمستشارات غير متفرغات. كما وصلت سيدات إلى مناصب رفيعة في القطاعات الحكومية، وترأس حاليا الدكتورة هدى العميل واحدة من الجامعات المرموقة، وهي جامعة «الأميرة نورة بنت عبد الرحمن».

لقد ظلت مناصب من هذه الشاكلة بعيدة حتى عن طموحات المرأة في السنوات القليلة الماضية. وتتولى الآن صحافيات وإعلاميات سدة القيادة في أكثر من مؤسسة، فالصحافية سمية الجبرتي تدير حاليا دفة تحرير صحيفة «عرب نيوز»، وهدى درويش تقود صحيفة الكترونية خاصة بها شديدة الانتشار، وذلك إلى جانب وجود العنصر النسائي في أقسام الرياضة والتصوير في العديد من الصحف والمجلات.

رساميل نسائية.. ودور قيادي في الإعلام والتعليم

على الصعيد الاقتصادي، شهد 2011 تقلص ظل «الكفيل» في الاستثمارات النسائية، وشهدت السجلات التجارية التي تعود لسيدات زيادات لافتة، استعدادا لمرحلة تتحرر فيها المرأة من القيود التي كانت تقف أمام إدارة استثماراتها بنفسها. وكان من النتائج السريعة والمباشرة لهذه التغيرات بروز رساميل نسائية ضخمة تتحرك في قطاعات العقار والأسهم والخدمات وقطاعات الصناعة والبتروكيماويات.

> مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية.. ودور بارز للجمعيات الحقوقية

أما اجتماعيا فلوحظ تنامي نفوذ السيدات، وارتفاع معدلات مشاركتهن في الأنشطة الاجتماعية والخدمية، وتغير نظرة المجتمع إلى عمل المرأة ونشاطها في كل المجالات. وبالمقارنة مع أعوام مضت فإن المرأة الآن موجودة في كل الأنشطة والقطاعات في التعليم والصحة والإعلام والعمل الطوعي ومجال القانون، والاختراعات العلمية، والمنظمات الدولية ووزارة الخارجية السعودية، حتى بدا من الصعوبة تحديد مكان لا تنشط فيه المرأة.

في الفنادق من دون محرم

ومن الانجازات التي يتوقع ان تنعكس إيجابا السماح لهن بالسكن في الفنادق من دون محرم، مرورا بالبدء بتأسيس جمعية لحماية حقوق المرأة، وانتهاء بالسماح للمرأة بالدخول في مجال الإفتاء.

ويرى مراقبون ان المجتمع السعودي مرّ بتغيرات سريعة خلال الأشهر الماضية، هي التي ساهمت بالدفع بالمرأة إلى الصفوف الأولى في المؤسسات والقطاعات الحكومية والخاصة.

جهود خادم الحرمين

وقال الدكتور عبد الخالق عبد الحي، أستاذ العلوم السياسية وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ان الإنجازات التي تحققت تعود بصفة رئيسية إلى موقف القيادة الحكيمة، ممثلة في خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي تبنى قضايا المرأة منذ زمن ليس ببعيد، بما يعطيها مساحة أكبر كي تتمكن من التحرك بحرية. وذلك تم بداية من دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات مع وزارة التربية والتعليم، ونهاية بافتتاح أول جامعة سعودية تحمل اسم امرأة وهي «جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن»، والسماح بافتتاح المكاتب الهندسية للنساء، والسماح بسفر وإصدار المرأة لجواز السفر من دون الحاجة لمحرم، إضافة لافتتاح مكاتب خاصة للنساء في المحاكم.

الجمعيات الحقوقية

وذكر الدكتور عبد الخالق ان هناك عدة عناصر ساهمت في انفتاح المرأة وبروزها، منها عناصر داخلية خاصة بالمرأة نفسها وعملها ونشاطها، وأخرى متعلقة بالناحية الحقوقية، كوجود جمعيات مثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، كذلك الضغوط الدولية التي تتمثل في توقيع اتفاقيات عدم التمييز ضد المرأة والعنف، بالإضافة إلى القرارات السياسية بيد السلطة الحاكمة، مشيرا إلى ان العوامل السابقة جميعها ساهمت في انفتاح المرأة، خاصة في ظل التغيرات التي تحدث في العالمين الإسلامي والعربي، وتولي المرأة القيادة في دول إسلامية مثل باكستان وتركيا واندونيسيا.

المستشارة القانونية رنا القرني

ويشير الكاتب والمحلل الاقتصادي عبد الله العلمي إلى ان المرأة حققت أخيرا الكثير من الانجازات، التي جعلتها تفرض نفسها على الساحة. ففي المحاماة هناك الآن نحو 49 دارسة قانون تستعد للعمل القانوني، وفي هذا المجال حققت المرأة نجاحا باهرا، تمثله المحامية رنا القرني باعتبارها المستشارة القانونية الوحيدة في المملكة، وتمكنت من الحصول على أحكام قضائية لمصلحتها في 40 قضية في جمعية حماية الأسرة خلال 6 أشهر، وقد تخصصت في قضايا النساء المعنفات جسديا ونفسيا، رغم أنها في انتظار تصريح السماح بممارسة المرأة لمهنة المحاماة.

> المرأة في الصفوف الأولى في المؤسسات والقطاعات الحكومية والخاصة.. والاختراعات

د. هيام علام.. ومضاعفات الحمل

وفي الجانب البحثي والعلمي، يقول المحلل الاقتصادي ان انجازات الباحثات السعوديات في مجالات العلم المختلفة تناقلتها وكالات الأنباء، منها اختراع علاج جديد اكتشفته الدكتورة هيام بنت إبراهيم علام، من جامعة الملك سعود، وبدعم من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، للحالات ما قبل تسمم الحمل (مضاعفات الحمل) عند السيدات الحوامل.

اختراعات د. أحلام العوضي وابتسام باضريس

وهناك اختراعات الدكتورة أحلام أحمد العوضي، الأستاذ المشارك في الميكروبيولوجي بجدة، التي فازت بميداليتين فضيتين من معرض الاختراعات الدولي في جنيف، عن اختراعين مسجلين باسمها، وعالمة الفيزياء ابتسام باضريس، التي شاركت في أول تجربة من نوعها في العالم: انفجار كبير نتيجة تصادم بطاقة محددة في مجمع «سيرن» الأوروبي للأبحاث النووية قرب جنيف، لمعرفة بداية الخلق وتشكّل الكون، وكذلك الباحثة السعودية حياة سندي، وهي أول امرأة عربية تحصل على الدكتوراه في التقنية الحيوية من جامعة كامبردج.

ورأت الدكتورة سهيلة زين العابدين، عضو جمعية حقوق الإنسان، ان 2011 يعتبر عاما مفصليا، حصلت فيه المرأة على مكاسب كانت عصية للغاية، خاصة تلك المتعلقة بالجانب السياسي، في إشارة منها إلى دخول مجلس الشورى، وتوقعت ان تحدث نقلة نوعية خلال العام الجديد، نتيجة للتغيرات الكبيرة التي حدثت في 2011.

من ناحيتها، أكدت الدكتورة هتون الفاسي، أستاذة تاريخ المرأة بقسم التاريخ في جامعة الملك سعود، أن الحراك الفاعل للمرأة سواء على أرض الواقع أم عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر)، بات واضحا، كما ان تأثيرها تضاعف اجتماعيا واقتصاديا عقب تصدر المطالبات النسائية الساحة السعودية، وقيادتهن لاعتصامات أمام عدد من الوزارات، كما حدث أمام وزارة الخدمة المدنية ووزارة التربية والتعليم.

الفساد والشفافية في دول المغرب العربي

وليد قرضاب

تسعى دول المغرب العربي جاهدة للخروج من مستنقع الفساد الغارقة فيه، ربما ليس منة من الحكومات في هذه الدول، بقدر ما هو تخوف من انتفاضات شعبية قد تتفاقم لتطيح بالانظمة التي ما زالت حاكمة في الجزائر والمغرب تحديداً، بعد ان انتفضت تونس وتبعتها ليبيا، حيث كان مؤشر الشفافية والفساد هو الدافع أو السبب الرئيسي للثورة وجاءت في قلب الأحداث.

قبل شهر تحديداً اصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها حول الفساد في دول المغرب العربي، وقالت ان الجزائر تغرق أكثر في بحر الفساد، وأعادت ذلك الى انعدام الإرادة السياسية لتقويض انتشار الرشوة بوجه خاص. ورغم انتقاد السلطات للتقرير فإن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اعترف ضمناً بصحته، حيث امر بإنشاء «ديوان مركزي لمحاربة الفساد وكل اشكال المساس بالثروة الاقتصادية».

وكانت جمعيات واحزاب جزائرية قرعت ناقوس الخطر، مهددة اكثر من مرة بثورة عارمة اذا لم يتم الاسراع في خطوات الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ورغم قمع السلطة لتظاهرات نقابية مطالبة بتحسين الاوضاع والحقوق، فإن بوتفليقة بقي متوجساً من فكرة تمدد «الربيع العربي»، فأوعز إلى الحكومة والبرلمان بوضع قوانين اصلاحية تعزز الرقابة والمحاسبة، وكذلك تعزز التعددية الحزبية، معلنا اجراء انتخابات برلمانية تعددية بعد خمسة اشهر، تنبثق عنها حكومة جديدة تأخذ على عاتقها الاصلاح الشامل. وتفيد الإحصائيات التي أجرتها وزارة العدل بأن قضايا اختلاس الأموال العامة وسوء استغلال الوظيفة ورشوة الموظفين تتصدر قضايا الفساد. وكانت وثائق ويكيليكس قالت ان اشقاء بوتفليقة متورطون في فضائح بنك «الخليفة».

30 مليار دولار خسائر

وكشفت «منظمة النزاهة الدولية» أن الرشوة والتهرب الضريبي، إلى جانب العمليات المالية غير المشروعة ورداءة مناخ الأعمال وتعطيل الوصول العادل للتمويلات البنكية، كبّدت الجزائر قرابة 30 مليار دولار خلال العقد الأخير. ومنذ 2003 انفجرت قضايا مهولة، ومنها قضية البنوك الخاصة التي تم تصفيتها في ظروف غامضة، فضلا عن تصفية مجمع الخليفة الذي يتكون من شركة الطيران والبنك وشركة البناء وشركة الحراسة ونقل الأموال، والتصفية الغريبة تحت الطاولة لشركة براون أند روت كوندور الجزائرية الأميركية، وقضية سرقة أموال صناديق الضمان الاجتماعي، إضافة إلى ملف الطريق السيار شرق غرب، الذي احيل إلى القضاء.

وهذا غيض من فيض، حيث أكدت دراسة أن 90 في المائة من الجزائريين يتخوفون من الإدلاء بشهادتهم في قضايا الفساد، مخافة الانتقام من اللوبيات والعصابات.

الفساد مستشرٍ في المغرب

اما في المغرب، فالوضع ليس بافضل، حيث اعترف 34 في المائة من المغاربة أنهم قدموا رشوة خلال الـ 12 شهرا الأخيرة، حسب دراسة لمنظمة الشفافية، الا ان تظاهرات الربيع المغربي جعلت من محاربة الفساد شعارا رئيسيا لها، خصوصاً حركة 20 فبراير التي نظمت تظاهرات عارمة، مما دفع بالملك محمد السادس الى تنظيم انتخابات مبكرة لاستيعاب الشارع، افرزت عن فوز حزب العدالة والتنمية الاسلامي، وخسارة اشقاء واقرباء للملك للمرة الاولى.

وتزامن وصول حزب العدالة والتنمية إلى قيادة الحكومة مع وضع المغرب في المرتبة 80 من اصل 183 على مؤشر الرشوة، مما يمثل تحديا كبيرا للحزب الذي بنى حملته الانتخابية على الحكم الرشيد ومحاربة الفساد. في المقابل، ترى الحكومة أنها حققت تقدما ملموسا في مجال محاربة هذه الآفة قبل اندلاع أحداث الربيع العربي، لكن كل هذه الإجراءات لم تشف غليل الشارع المغربي. المتظاهرون يطالبون بإجراءات عملية تقود من يعتبرونهم «رموزا للفساد» إلى المحاكمة، خصوصاً بعد تهديد صلاح الدين مزوار، وزير الاقتصاد والمالية السابق، بالكشف عن ملفات تورط عباس الفاسي، رئيسه في الحكومة السابقة. لكن سرعان ما تراجع بضغط من جهة ما، قد تكون اوامر ملكية!

وعود الإسلاميين الانتخابية

ان حجم التوقعات الكبير بخصوص محاربة الفساد ينبع من الأهمية البالغة التي أولاها الإسلاميون لهذا الموضوع طيلة الحملة الانتخابية. فضلا عن صبغة «التغيير» التي حملها فوزهم بالانتخابات، الا ان الوعود تصطدم مع تعقيدات الواقع ومدى تفشي الفساد والرشوة. ويتوقع أن تواجه الحكومة مقاومة كبيرة من لوبيات ومافيات الإدارة.

آفة الفساد في تونس

وفي تونس، فقد كان الفساد سببا رئيسيا في الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي، لكنه لم يختف بعد هروبه، كونه متغلغلا في البلد. وحذرت منظمة الشفافية الدولية من أن المكافحة لا تزال تمرّ بأزمة. فشخصية التونسي «لا ترى مانعاً في مسايرة الفساد الاجتماعي بكل صنوفه، شريطة أن يؤدي ذلك إلى مكاسب، ويلاحظ أنّ التعامل مع العناصر المرتشية والفاسدة اجتماعيا، والتواطؤ معها لقاء تحصيل بعض المكاسب يعكس نوعا من «واقعية نفعيّة مفرطة»، فيما يقول مسؤول في وزارة العدل إن «آفة الفساد نخرت كل القطاعات والمؤسسات والمعاملات»، معتبرا أن «إرساء قواعد الشفافية والنزاهة والمحاسبة سيكون أمرا شاقا يحتاج إلى سنوات»، وان «كنس السلالم يبدأ من الأعلى، أي محاسبة الرؤوس».

ودعا رئيس اللجنة العالمية لمكافحة الفساد الأحزاب والحكومة الجديدة إلى «نشر ثقافة الوقاية».

ليبيا والعقود النفطية

اما في ليبيا، حيث التخوف من نشوب حرب اهلية لا يزال كبيراً، فقد عمت التظاهرات المدن بهدف الضغط على الحكومة الانتقالية لإنجاز الإصلاحات، والتزام مبدأ الشفافية، خصوصاً في ما يتعلق بعزل الفاسدين والمرتشين من النظام السابق. كما يطالبون بتفعيل ديوان المحاسبة. ويعول خبراء الإدارة والمال على تعزيز مبادئ المحاسبة في مرحلة إعادة إعمار ليبيا، مع الاخذ بالاعتبار ان الشفافية لها ارتباط وثيق بالقضاء، وتشمل متابعة العقود الموقعة في مختلف المجالات، خصوصاً النفطية، وتعتمد أساسا على تداول المعلومات التي هي من حق أي مواطن.

ويتساءل متخصصون في مجال التمويل عما اسموه تلهفا على إبرام عقود بمليارات الدولارات، وعما إذا كانت هناك عودة إلى «لوبيات العقود والمقاولات الاحتكارية»، التي أحرقت البلاد والعباد طيلة العقود الأربعة الماضية.

المغرب العربي بحاجة إلى انتفاضة على الفساد، لكي تنجح الثورات في الوصول إلى الهدف الذي من اجله قامت، وليس امام حكومات تلك الدول سوى خيارين: الاصلاح أو التعرض لثورات عارمة.